الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

خلفية الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

منهجية الدراسة

الدراسات السابقة

هيكل الدراسة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي أمر بالعدل في كل شيء، وجعله من أسمائه الحسنى وصفة من صفاته العلا، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا وسيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغُر الميامين، وعلى التابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، ثم أما بعد:

إن انتشار استخدام شبكة الإنترنت الدولية في مجال العلاقات القانونية عمومًا؛ وفي مجال الأعمال التجارية على وجه الخصوص؛ أدى إلى نشوء أنواع جديدة من المعاملات القانونية أطلق عليها مسمى التجارة الإلكترونية، ومن خلالها تتلاقى إرادة الأشخاص المتمثلة بالإيجاب والقبول المتعلق بعروض السلع والخدمات باستخدام وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة عبر الإنترنت لإتمامها.

وبظهور العقود الإلكترونية واتساع نطاقها في مجال معاملات التجارة الإلكترونية، وعدم ارتباطها بحدود سياسية أو جغرافية معينة؛ اتسعت الخلافات بين الأطراف المتعاقدة في شأن موضوعها ومضمونها، الأمر الذي ترتب عليه أن يكون لوسائل حل وحسم الخلافات مكانة في المحيط الإلكتروني الرقمي ذاته أيضًا؛ وأصبحت الوسائل والطرق العادية غير ملائمة لحل هذا النوع من الخصومات، مما استدعى ضرورة استحداث آلية جديدة؛ تمثلت في التحكيم الإلكتروني.

كما أن صدور قوانين التجارة والمعاملات الإلكترونية في العديد من الدول، ووجود قواعد إجرائية تحفظ للأطراف المتعاقدة في الوسط الإلكتروني حقوقهم الناشئة عنه، وتعمل على حل الخلافات القائمة فيما بينهم، وهي قواعد تلاءم الطبيعة التي ينتمي لها الوسط الإلكتروني، وتدعم السرعة والائتمان اللذين تقتضيهما التعاملات الإلكترونية.

وبما أن التعاملات الإلكترونية يتم إجراؤها باستخدام وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة عبر الإنترنت، فإن الأمر يقتضي أن يتم حسم الخلافات الناشئة عنها بالأداة ذاتها، فكان ثمة ذلك نشأة التحكيم الإلكتروني بحلته الجديدة المتطورة عن نظيره التحكيم الذي يعتمد على الوسائل التقليدية، وهذا التطور أحدث نفعًا وظهر أثره وجاء منسجمًا مع ما تتميز به التعاملات الإلكترونية والخصومات المرتبطة بها، والذي أثبت أنه وسيلة فعالة ومؤثرة في مجال معاملات التجارة الإلكترونية.

وفي هذا الإطار عرف الأستاذ: خيري عبد الفتاح السيد البتانوني التحكيم الإلكتروني على أنه[1]: "اتفاق أطراف علاقة قانونية معينة عقدية أو غير عقدية؛ على تسوية كل أو بعض منازعاتهم القابلة للتحكيم الإلكتروني، التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهم؛ عن طريق هيئة تحكيم إلكتروني من اختيارهم، تطبق القانون الاتفاقي وضمانات التقاضي، لإصدار حكم تحكم إلكتروني ملزم بينهم بدلًا من المحكمة القضائية المختصة باستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية كالإنترنت" [2].

خلفية الدراسة:

يُعد تطور وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة، واستثمارها في إتمام وإكمال عقود التجارة الإلكترونية، وتكوينها وإبرامها عبر الإنترنت؛ أن شجع المهتمين بشؤونها في التقصي عن وسيلة قادرة على حل الخصومات الناتجة عن هذه العقود الإلكترونية؛ وتنسجم وتتسق مع طبيعتها ومكوناتها، وخلال هذا التقصي ثبت وتأكد لهم إلى أن أنسب أداة لحل هذه الخصومات هي باللجوء إلى التحكيم؛ واستدركوا أنه لابد أن يعاد تقييم مكونات التحكيم في وضعه الحالي وتطويرها حتى تكون قادرة على الانسجام والتوافق مع طبيعة عقود التجارة الإلكترونية، وتمثلت التعديلات التي تم إدخالها على نظام التحكيم التقليدي استخدام وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية في مباشرة إجراءات حل الخصومات عوضًا عن استخدام الوسائل التقليدية، وهو ذات التطور الذي أدى إلى ظهور العقود الإلكترونية [3].

وباستخدام هذه الوسائط الحديثة توافرت في التحكيم الشروط التي تمكنه من التصدي للخصومات الناتجة عن عقود التجارة الإلكترونية وحلها دون منافس، وأصبح على غير ما كان علية وتبدل مسماه إلى التحكيم الإلكتروني، وبفضلها كثر واتسع نطاق استخدامه في حل ما ينتج عنها من خلافات بإصدار أحكام ملزمة لأطرافها [4].

---

(1) البتانوني، خيري عبد الفتاح السيد. 2012. فض المنازعات بالتحكيم الإلكتروني عبر وسائل الاتصال الإلكترونية. القاهرة: دار النهضة العربية. ص17.

(2) كما عرفه الأستاذ: فتحي والي بأنه:" نظام قانوني يتم بواسطته الفصل لحكم ملزم في نزاع قانوني بين طرفين أو أكثر بواسطة شخص أو أشخاص من الغير يستمدون مهمتهم من اتفاق أطراف النزاع". فتحي والي. 2007. قانون التحكيم. الإسكندرية: منشأة المعارف. ط 1. ص13.

(3) الماحي. حسين. 2000. انعكاسات العولمة على التحكيم التجاري الدوليين. بحث مقدم بالمؤتمر السنوي الخامس لكلية الحقوق جامعة المنصور. حول الاتجاهات الحديثة في التحكيم في الفترة من 28-29 مارس 2000. ص 31،33؛ الرومي، محمد أمين. 2004. النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي. ط 1. ص93.

(4) مصلح أحمد الطراونة ونور حمد الحجايا. 2005. "التحكيم الإلكتروني". مجلة الحقوق. جامعة البحرين. ج 2، ع 1. يناير 2005. ص 263.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة بأن ساهمت وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة بانتشار معاملات التجارة بين الأشخاص، ونتج عنها العديد من الإشكاليات القانونية، أهما ضرورة مراجعة التشريعات النافذة، والعمل على تطويرها أو تشريع القوانين المتطورة التي تستوعب وتراعي المعاملات التجارية التي يتم إبرامها وتنفيذها في المحيط الرقمي، وتطوير الوسائل المناط بها حل الخصومات الناتجة عنها ومنها التحكيم التقليدي.

كما إن حداثة نشأت التحكيم الإلكتروني، وعدم استقرار دعائمه القانونية حتى هذه اللحظة، أجبر المهتمون بشؤون التحكيم إلى الاعتماد على القوانين والأنظمة الخاصة بالتحكيم التقليدي، وعند التطبيق أعترضهم العديد من التحديات والمعوقات؛ أهمها أن القوانين المعنية بتنظيم التحكيم التقليدي لا تتوافق ولا تنسجم مع طبيعة الوسائل المستخدمة في مباشرة إجراءات التحكيم الإلكتروني، حيث أن استخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة في إدارة مراحل خصومة التحكيم والتي تبدأ باتفاق طرفي الخصومة على اللجوء إلى التحكيم لحل الخصومة بواسطة القبول والإيجاب الإلكتروني، ومن ثم السير بإجراءاته، والتي يتخللها عقد جلسات التحكيم، وتبادل المذكرات واللوائح والطلبات والتقارير عبر الوسائط الإلكترونية، لحين صدور حكم التحكيم الإلكتروني؛ يضعهم في إشكالية تكمن في مدى توافق التشريعات والأنظمة القانونية الحالية الوطنية منها والدولية مع متطلبات التحكيم الإلكتروني، واكتساب مدخلاته وإجراءاته ومخرجاته الحجية القانونية الواجبة لضمان تنفيذه مع عدم تعرضه للبطلان.

كما تتمثل المشكلة الأساسية في أنه وعلى الرغم من توافر عدد لا بأس به من القوانين والاتفاقيات المعنية بالتحكيم التقليدي سواء على المستوى الوطني أو الدولي، إلا أنها تفترض إبرام الأطراف لاتفاق التحكيم بطريقة مادية واستخدام المستندات الورقية والحضور الشخصي لهم أو لممثليهم أمام هيئة التحكيم؛ بحيث تباشر جميع إجراءات العملية التحكيمية بطريقة مادية، ويعزي ذلك إلى أنه لم يدرْ بخلد واضعي القوانين والاتفاقيات حدوث هذا التطور في مجال الاتصالات الذي تم استخدامه في مباشرة التحكيم، ومما يزيد من هذه الصعوبة؛ البحث في مدى استيعاب هذه النظم القانونية –بوضعها القائم– للتحكيم الإلكتروني.

أضف إلى ذلك أن الأحكام الإلكترونية الصادرة عن منظومة التحكيم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت الدولية تواجهها أيضًا العديد من التحديات في كثير من الدول حال تنفيذها، ويرجع ذلك إلى

أن البعض من النظم القانونية الوطنية المعنية بشؤون التحكيم وأيضًا القوانين والاتفاقيات الدولية وفي مقدمتها اتفاقية نيويورك في شأن الاعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية 1958م قد اشترطوا لتنفيذ أحكام التحكيم أن تتوافر فيها عدة شروط، أهمها اعتبار اتفاق التحكيم من التصرفات الشكلية، وحيث اشترطت كتابة اتفاق التحكيم والتوقيع عليه من قبل طرفي الخصومة، وكذلك اشترط الكتابة لحكم التحكيم، وأن يكون موقعًا من الهيئة التي أصدرته، ومشتملًا على مكان صدوره، وتتمثل الإشكالية هنا في البحث عن مدى انطباق هذه الشروط على أحكام التحكيم الإلكتروني، التي تتم في الفضاء الخارجي دون ثمة اعتبارات للحدود الجغرافية والسياسية القائمة بين الدول.

كما أن اختلاف القائمين على شؤون التحكيم في الرأي حول الكثير من المسائل المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني؛ وعدم الاستقرار على اتجاه معين في شأن غالبية القضايا، قد تطلب المزيد من الدراسة والتحليل والبحث في العمق للوصول إلى أفضل النتائج.

ومن هذا المنطلق تم اختيار موضوع التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق، للإسهام في التعرف على نظامه ومكوناته ومراحله وما يعترضه من إشكاليات، وتقديم المعالجات والحلول القانونية المناسبة لها.

أسئلة الدراسة:

1. ما هو الإطار العام للتحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية؟
2. كيف يتم تكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني والتوقيع عليه؟
3. ما هي إجراءات التحكيم الإلكتروني والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له؟
4. ما هي التحديات والمشكلات المرتبطة في حكم التحكيم الإلكتروني؛ بدءًا من إجراء المداولة، وحتى نهايته بإعلان الحكم للخصوم وتنفيذه؟

أهداف الدراسة:

1- بيان مفهوم الإطار العام للتحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل خصومات معاملات التجارة الإلكترونية.

2- تحليل الإطار القانوني لتكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني وبيان أثر الكتابة والتوقيع الإلكتروني عليه.

3- بيان وتقييم إجراءات سير عملية التحكيم الإلكتروني، والقواعد الإجرائية والموضوعية المنظمة له.

4- بيان وتحليل التحديات والمشكلات المرتبطة في حكم التحكيم الإلكتروني؛ بدءًا من إجراء المداولة، وحتى نهايته بإعلان الحكم للخصوم وتنفيذه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

أهمية الدراسة:

إن موضوع التحكيم الإلكتروني يبعث على الاهتمام والبحث والتقصي لارتباطه في العديد من الضوابط القانونية والإجرائية والموضوعية التي لا بد من تناولها، لا تحتمل التأجيل لتعلقها بنظام التحكيم في إطاره المجرد، كما تبرز أهمية الموضوع في أنه يعطي قيمة مضافة في عدة جوانب منها العملية والعلمية والقانونية، وفق الآتي:

1.الأهمية العملية:

إن اعتماد منظومة التحكيم الإلكتروني على استخدام وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة منحه العديد من المميزات التي تنسجم وتتلاءم مع الخصومات التي أفرزتها عقود التجارة الإلكترونية، مما منحه سرعة الفصل فيها بأحكام واجبة التنفيذ، لقناعة كافة الأطراف بأنه الأنسب للفصل فيها.

2.الأهمية العلمية:

حرص الباحث على أن يوفر للمكتبات العربية والإسلامية دراسة نظرية وتطبيقية في ظل أحدث القوانين والمبادئ القضائية العليا المعنية بشؤون التحكيم الإلكتروني، وفقًا لقانون التحكيم الإماراتي والأردني، وهما الأحدث على الساحة القانونية حتى الآن، وأن تكون الدراسة تحليلية ومفصلة وشاملة لجميع المسائل التي قد تعترض إجراءات التحكيم الإلكتروني، مما يساعد على إيجاد مرجع يحتوي على كافة المعلومات والبيانات ذات الصلة بالموضوع، ويسهل الرجوع إليها.

3.الأهمية القانونية:

تتركز الأهمية القانونية للدراسة بأنها تقدم تحليل وبيان الوضع القانوني لأحكام قانون التحكيم الأردني رقم (31) لسنة 2001م المعدل بالقانون الصادر في عام 2018م، وقانون التحكيم الإماراتي الجديد لعام 2018م الجديد، ومدى استطاعتهما من الإحاطة بمكونات التحكيم الإلكتروني، كما تطرح عدة نتائج وتوصيات تساعد المعنيين بشؤون التحكيم الإلكتروني من توفير المكنة القانونية التي تساعدهم في تقديم نموذجًا متطور من وسائل الحلول البديلة لحل الخصومات، كما تتركز أهمية الدراسة من الناحية القانونية في حداثة الموضوع، واحتلاله الصدارة على المستوى الدولي سواء في الكتابات العلمية أو الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وذلك من الوجهة التقنية والقانونية، والرغبة في معالجة موضوع البحث؛ لتعلقه بالوسائل البديلة لفض المنازعات، والتشخيص الدقيق للمعوقات المطروحة، والتنقيب عن سبل سريعة لإيجاد الحلول، وكل ذلك بهدف دعم البيئة الأساسية لنمو التحكيم الإلكتروني والتجارة الإلكترونية على حد سواء.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** إن الدراسة تركز بشكل رئيسي على الإطار القانوني للتحكيم الإلكتروني في كل من المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وذلك بسبب النمو السريع لقطاع التجارة الإلكترونية في كلا البلدين، واعتمادها على حل الخصومات التجارية من خلال التحكيم، ومقارنتها بالقوانين النموذجية والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهذا الشأن، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التحكيم التجاري الدولي عام 1985م، واتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958)، كما تتناول الدراسة الأنظمة القانونية الأبرز لمؤسسات التحكيم الإلكتروني الدائمة، ومنها جمعية التحكيم الأمريكية والتي أرست قواعد مشروع القاضي على شبكة الإنترنت، وهذا النظام الجديد يهدف إلى حسم المنازعات بواسطة التحكيم الإلكتروني، وكذلك مركز الأبحاث بجامعة مونتريال بكندا التابعة لكلية الحقوق الذي تم إنشاؤه عام 1996 الذي قام بطرح نظام المحكمة الفضائية، والذي يعتبر من أهم المؤسسات التحكيمية الإلكترونية التي تباشر عملية التحكيم الإلكتروني، وكذلك محكمة التحكيم الإلكترونية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ونظرًا لمرونة هذه المحكمة فإنها نجحت في حسم منازعات التجارة الإلكترونية التي تتعلق بحقوق الملكية الفكرية التي تتم عبر شبكة الإنترنت، ومنازعات التجارة الإلكترونية بشكل عام، ويخرج عن حدود الدراسة الأمور الفنية ذات الصبغة التكنولوجية المتعلقة بالتحكيم الإلكتروني وتحال إلى المراجع المتخصصة بها.
- **الحدود الزمانية:** سوف يتم دراسة الموضوع في الإطار الزمني للقوانين والاتفاقيات واللوائح المنظمة للتحكيم بشكل عام والتحكيم الإلكتروني بشكل خاص، مع تقديم نبذة تاريخية لنشأت التحكيم ومراحل تطوره لحين ظهور التحكيم الإلكتروني، وإجراء المقابلات الشخصية مع ستة من الأساتذة المختصين في شؤون التحكيم خلال الفترة من 2 مايو 2019 ولغاية 6 مايو 2019م، وإجراء الدراسة التطبيقية خلال عام 2019م.
- **الحدود المكانية:** تتركز الدراسة على بيان تنظيم وتطبيق التحكيم الإلكتروني في كل الأردن والإمارات، مع القيام بدراسة تطبيقية تشمل ثلاثة مراكز تحكيم في الإمارات (مركز دبي للتحكيم التجاري الدولي، ومركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على عدة مناهج علمية تتكامل فيما بينها؛ للوقوف على منظومة التحكيم الإلكتروني في الأردن والإمارات، والتعرف على جميع جوانبه وتفاصيله وآخر ما توصل إليه من تطور؛ بحيث تكون لديه صورة متكاملة عنه، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: المنهج الوصفي:

إن الاتكال على المنهج الوصفي في هذه الدراسة يُعد الأفضل، لأنه يناسب الموضوع ويساهم في الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية بشأن الوقوف على المشكلة، ويقدم تحليلًا شاملًا لكافة المعطيات القانونية للتحكيم الإلكتروني من خلال وصف علاقة التحكيم الإلكتروني وارتباطه بمعاملات التجارة الإلكترونية ووسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة والقوانين الوطنية والقوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بشؤون التحكيم وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي طرحت حولها، ومدى الارتباط بين متغيرات الدراسة الأساسية والتعرف على مدى قدرة التشريعات القانونية الحالية في الأردن والإمارات على استيعاب منظومة التحكيم الإلكتروني كوسيلة للفصل بالخصومات الناشئة أو التي قد تنشأ عن معاملات التجارة الإلكترونية، وذلك للوصول إلى النتائج المرجوة، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على نوعين من البيانات، وفق الآتي:

- **البيانات الرئيسية:** حيث قيام الباحث بمراجعة القوانين والأنظمة واللوائح المنظمة للتحكيم الإلكتروني، والاطلاع على الكتب والمراجع العامة والمتخصصة والرسائل الجامعية والأبحاث المنشورة في المجلات والدوريات المحكمة.
- **البيانات الثانوية:** والتي تشمل الآتي:

أ. **الدراسة التطبيقية:** تم توزيع استبانة على عدد من العاملين في ثلاثة مراكز تحكيم في الإمارات شملت مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري ومركز دبي للتحكيم الدولي ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، حيث بلغ عدد المستهدفين 582 موظف من الفئة الإشرافية والتنفيذية والمعنيين بشؤون التحكيم، وتم تصميم الاستبانة واعتمادها من قبل المشرفين على الرسالة، وحكمها أساتذة متخصصين، لحصر وتجميع المعلومات اللازمة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، بهدف الوصول إلى نتائج ذات قيمة تساهم في معالجة المشكلة المطروحة.

ب. **المقابلات الشخصية:** تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع ستة من الأساتذة المتخصصين في شؤون التحكيم، وحرص الباحث على تنوع خبراتهم العملية، البعض منهم مقيم في الإمارات، والبعض الآخر مقيم في الأردن، ويعملون حاليًا بدوام كامل في دوائر ذات طابع قانوني وقضائي وأكاديمي، ولديهم خبرة طويلة في مجال التحكيم التجاري، وتم تجميع ردودهم وتحليل نتائجها وتصنيفها في جداول المقابلات.

ثانيًا: المنهج المقارن

ويعتمد هذا المنهج على إجراء تتابع وتسلسل منطقي للبحث العملي؛ وذلك بعرض المسألة المراد بحثها على القواعد العامة في التحكيم وإجراء دراسة تحليلية لها؛ ثم عرضها على الاتفاقيات والهيئات الدولية والتشريعات النموذجية والوطنية والهيئات التحكيمية الإلكترونية الدائمة، وإجراء دراسة تحليلية لها أيضًا، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجري مقارنة علمية بين هذه الدراسات حول هذه المسألة؛ مع بيان رأينا في ذلك عند الاقتضاء، وإظهار المواطن التي تتطلب تدخل المشرع.

ثالثًا: المنهج الاستقرائي

ساعد المنهج الاستقرائي في الوقوف على آراء المعنيين بشؤون التحكيم، وما استقرت عليه المبادئ والأحكام القضائية العليا على المستوى الوطني والدولي، من خلال تجميع مادتها من النشرات الدورية والكتب القانونية المتنوعة.

رابعًا: المنهج التاريخي

تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال تقديم نبذة تاريخية عن نشأت التحكيم بوجه عام، وبيان التدرج الذي أدى إلى ظهور التحكيم الإلكتروني وتطوره.

الدراسات السابقة:

تناولت الدراسة مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة المتخصصة بشؤون التحكيم الإلكتروني بلغت عدد (15) دراسة، وقد سعى الباحث جاهدًا إلى الاطلاع على الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل مباشر؛ وعلى وجه الخصوص في دولة الإمارات والأردن وبعض الدول العربية، إلا أنه لم يجد العدد الكافي منها، وهو ما حدا به أن يعرض بعض الدراسات التي اقتربت من موضوع دراسته، وراعي الباحث الترتيب الزمني التنازلي في عرضه للدراسات وفقًا للآتي:

1- دراسة: نافذ ياسين المدهون (2017م)، تحت عنوان: "النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في فلسطين" [1]:

هدفت الدراسة إلى تحليل نظام التحكيم الإلكتروني بموجب قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000، موضحة ارتباطه ارتباطاً غير قابل للفصل بالتطور المصاحب لمعاملات التجارية الإلكترونية العابرة للحدود، وأنه وسيلة لحل المنازعات بين المؤسسات الاقتصادية باستخدام وسائل إلكترونية تعتمد على تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها؛ يُعد التحكيم الإلكتروني قضاء خاص، يتم اللجوء إليه باتفاق طرفي الخصومة عبر الوسائل الإلكترونية المتاحة، ويصدر حكم الهيئة بذات الوسائل الإلكترونية وضمن نظام بيانات يوفر حماية كافية لسرية البيانات الخاصة بالعملية التحكيمية، وظهوره وتطوره طبيعي، وتلازم منطقي لتطور التجارة الإلكترونية، وما نتج عن ذلك من تطور في الآليات الخاصة بحمايتها، ومع ذلك بقيت التشريعات ذات العلاقة بالتحكيم والتجارة الإلكترونية دون تعديل يستوعب تلك التطورات، وارتباط التحكيم الإلكتروني باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية الحديثة عبر الإنترنت وتطوره مرتبط بتطور الوسائل المستخدمة، وأي تأخير في الانضمام إلى الاتفاقيات والمؤسسات المعنية بالتحكيم الإلكتروني سوف يؤثر سلبًا على التبادل التجاري بين فلسطين والدول الصناعية.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة أن تلجأ هيئة التحكيم الإلكتروني إلى مجموعة القواعد الموضوعية التي تستمد أحكامها من عادات وأعراف التجارة الإلكترونية، وذلك لتفادى مشكلة تنازع القوانين بمفهومها التقليدي في القانون الدولي الخاص، والتغلب على الإشكاليات التي قد تواجه المحكم بشأن تحديد القانون الموضوعي الواجب التطبيق في حال نزاع يتعلق بالتجارة الإلكترونية، وضرورة تعديل قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000م وخاصة الأحكام المتعلقة بالاعتراف باتفاق التحكيم وكافة التعاقدات التي تتم عبر الوسائل الإلكترونية، والإسراع بتفعيل هيئة المصادقة الإلكترونية العاملة في فلسطين للقيام بتوثيق المستندات المحررة إلكترونيًا، وتعديل قانون البينات للاعتراف بحجية المحررات الإلكترونية في الإثبات.

ويظهر اختلاف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية بتناولها التحكيم الإلكتروني وفقًا للقانون الفلسطيني، وحصر إشكاليات البحث في بيان مدى إمكانية وقدرة تطبيق قواعد المنظمة للتحكيم التقليدي على التحكيم الإلكتروني، ومدى استيعاب النصوص التقليدية لقانون التحكيم لاتفاق التحكيم الإلكتروني،

(1) نافذ ياسين المدهون. 2017. "النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في فلسطين". مجلة جامعة الازهر غزة، فلسطين: عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس. ج 19، ص 373 – 402.

ومعرفة قدرة تطبيق إجراءات التحكيم التقليدي على التحكيم الإلكتروني، إلا أن الدراسة السابقة لم تجري أية مقارنات مع الأنظمة القانونية التي تناولت التحكيم الإلكتروني، بينما الدراسة الحالية تناولت التحكيم الإلكتروني بشمولية في ضوء التشريع الأردني والإماراتي دراسة مقارنة وتطبيقية.

2- دراسة: عمر حسين قوتشات (2017م)، تحت عنوان "تنفيذ قرارات التحكيم الإلكترونية في المنازعات التجارية الدولية بموجب اتفاقية نيويورك، دراسة تطبيقية على محاكم دبي ومركز دبي المالي العالمي" [(1)]:

هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على التحديات التي تواجه استخدام وسائل الاتصالات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات في التحكيم الإلكتروني، وتأثيرها على تنفيذ قرارات التحكيم أمام محاكم دبي ومحكمة مركز دبي المالي العالمي، وفقًا لاتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958)، والصعوبات والعقبات التي تواجه هذا التطبيق، وتضمنت الدارسة عدة نتائج أهمها أنه لا يحقق اتفاق التحكيم الإلكتروني ولا يستوفي شرط الكتابة وفقًا اتفاقية نيويورك، وأن القانون المعمول به أمام محاكم دبي ومحكمة مركز دبي المالي العالمي لا يدعم بشكل صريح التكنولوجيا الحديثة في قواعد التحكيم الخاصة بها، وبالتالي قد لا يتم تنفيذ اتفاقية التحكيم التي تتم عبر الاتصال الإلكتروني.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تفسير المادة الثانية من اتفاقية نيويورك على نطاق واسع لتشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة واقتراح العديد من الحلول، مثل الاعتماد على التوقيع الإلكتروني، وتطبيق مبدأ القانون الأكثر تفضيلًا (كما هو مذكور في الاتفاقية)، وضرورة تلافي القصور التشريعي في قانون محكمة مركز دبي المالي العالمي بحيث تسمح بإبرام اتفاق التحكيم بواسطة الاتصال الإلكتروني.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، بأنها ركزت فقط على قرارات التحكيم الإلكترونية في المنازعات التجارية الدولية وتنفيذها بموجب اتفاقية نيويورك فقط، ولم تتناول التحكيم الإلكتروني بشكل مفصل، وهو ما تناولته الدراسة الحالية.

---

(1) Omar Husain Qouteshat, The Enforcement of Electronic Arbitral Awards in International Commercial Disputes under the New York Convention: The Case of Dubai and DIFC Courts, A thesis submitted in partial fulfilment for the requirements for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Central Lancashire, United Kingdom, March 2017.

3- دراسة: نور الهدى بشيري (2017م)، تحت عنوان: "حماية المستهلك الإلكتروني من خلال التحكيم الإلكتروني" [1]:

تناول الباحث موضوع التحكيم الإلكتروني كوسيلة توفر الحماية للمستهلك الإلكتروني في إطار التعاملات الإلكترونية المتنوعة، ووفقًا للقانون الجزائري، وهدفت الدراسة إلى توضيح المكانة التي يحتلها التحكيم الإلكتروني من قبل المشرع، وبيان القواعد المتصلة به والمتعلقة بحماية المستهلك، وأهم نتائجها أن التحكيم الإلكتروني كوسيلة لحل الخصومات تسير في اتجاه حماية المستهلك الإلكتروني، ويُعد التحكيم الدولي من المسائل الأساسية التي أوجدتها علاقات المستهلكين عبر الإنترنت، والتي تتطلب تدخل المشرع لتوفير الحماية اللازمة لهم.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، بأنها تتمحور حول موضوع حماية المستهلك الإلكتروني بشكل رئيس، وتتناول موضوع التحكيم الإلكتروني بصورة فرعية كأداة لحماية المستهلكين وتقديم الخدمات الاستشارية لهم، وذلك في ضوء القانون الجزائري، كما أنها توصلت لنتائج عامة ومحدودة، ولم تتضمن أية توصيات، وبالتالي لم تتناول الدراسة السابقة منظومة التحكيم كما هو مطروح في الدراسة الحالية.

4- دراسة: محمد الحميد (2016م)، تحت عنوان "التحكيم الإلكتروني كوسيلة لفض منازعات للتجارة الإلكترونية في دولة الإمارات، العقبات وتحديات التنفيذ" [2]:

سعت الدراسة السابقة إلى بيان الإطار القانوني في دولة الإمارات العربية المتحدة ومبادئها التوجيهية الرئيسية التي تنظم عملية التحكيم، وتحديد الجوانب المختلفة للإطار التشريعي القائم الذي يؤثر على عملية التحكيم الإلكتروني لتسوية المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية، وتضمنت الدراسة العديد من النتائج أهمها:

---

(1) نور الهدى بشيري. 2017. "حماية المستهلك الإلكتروني من خلال التحكيم الإلكتروني". (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي. الجزائر.

(2) Mohammed AL Hamed, Electronic Arbitration as a Solution for Electronic Commerce Dispute Resolution in the United Arab Emirates: Obstacles and Enforceability Challenges, Thesis submitted to the University of Gloucestershire For the degree of Doctor of Philosophy, In Commercial Law, May 2016.

أ. يجب أن تكون الطرق الجديدة والمبتكرة للحلول البديل للمنازعات مرنة وفعالة وسهلة المنال ومتزامنة مع وتيرة التجارة الإلكترونية وتطوراتها.

ب. إن التحكيم الإلكتروني يتماثل مع التحكيم التقليدي في الأسس الرئيسية من حيث (اتفاق التحكيم، وعملية التحكيم وإصدار قرار حاسم فيما يتعلق بالنزاع بين الطرفين)، ومع ذلك فإن الفرق الأساسي بينهما هو أن التحكيم الإلكتروني يتم في الفضاء الإلكتروني عبر الإنترنت، ويترتب على ذلك أن أطراف النزاع غير مطلوب منهم السفر أو الحضور جسديًا أمام المحكمين، ويمكنهم المشاركة في جلسات التحكيم عبر الاتصال الإلكتروني، وتبادل المستندات واللوائح المتعلقة بالنزاع بطريقة إلكترونية، ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. يوصي الباحث بضرورة إجراء المزيد من الأبحاث في مجال التحكيم الإلكتروني، لصالح أطراف التحكيم والمحكمين والسلطات القضائية وغيرها من الأطراف المعنية.

ب. أن تعمل الجهات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير البنية التحتية اللازمة لمواكبة الطفرة في التجارة الإلكترونية مع تحرير قطاع الاتصالات، وتقوم بتضمين التوقيع الإلكتروني على جميع الاتفاقيات التجارية بما يتماشى مع السياسة العامة لتفعيل التجارة الإلكترونية في البلاد.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، بأنها تناولت معاملات الإلكترونية في تشريعات الإماراتية بالتفصيل على حساب موضوع التحكيم الإلكتروني.

5- دراسة: علي ملحم (2016م)، تحت عنوان: "دراسة تحليلية في التحكيم الإلكتروني" [(1)]:

تناولت الدراسة موضوع التحكيم الإلكتروني كمصطلح حديث باعتباره وسيلة لحل الخصومات المتعلقة بعقود التجارة الإلكترونية، من خلال تسليط الضوء على مميزاته وسلبياته، وبيان أهم مؤسسات التحكيم الإلكترونية، وقدمت عدة نتائج أهمها ارتباط التحكيم الإلكتروني بالعقود الإلكترونية، وأن له دور رئيسي في حل الخصومات الناشئة عنها، وأن التحكيم الإلكتروني يسعى إلى تأمين محيط العمل الإلكتروني وتنقيته من خلال حل الخصومات التجارة الدولية وعقود التجارة الإلكترونية، وتقديم الاستشارات التي تحد من نشوء الخصومات المتعلقة بها.

(1) علي ملحم. 2016. "دراسة تحليلية في التحكيم الإلكتروني". (ورقة عمل) مجلة جامعة البعث. المجلد 38. العدد 16. سوريا.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة اقتراح يتضمن الطلب من المشرع السوري بإصدار تشريع مستقل ينظم التحكيم يواكب التطورات في مجال الاتصالات الحديثة، ويحقق طموح المتعاملين في مجال عقود التجارة الإلكترونية، وتكثيف الجهود في كليات الحقوق إلى نشر ثقافة إنشاء وحدة متخصصة للنظر في الخصومات بواسطة التحكيم.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية في عدة جوانب، من أهمها أن الباحث تناول موضوع التحكيم الإلكتروني بصورة مختصرة، واقتصرت على بيان ماهيته وجوانبه الموضوعية والإجرائية ووفقًا للقانون السوري، ولم تغطي كافة جوانب والمسائل المرتبطة بالتحكيم الإلكتروني، فجاءت الدراسة نظرية، وتفتقر للإحكام القضائية، ولم تتصدى إلى الإشكاليات الحقيقية التي تواجه التحكيم الإلكتروني، ولم تقدم حلولًا حقيقية تخدم تطوير منظومة التحكيم الإلكتروني.

6-دراسة: فطيمة إقسولن وصنية يحياوي (2016)، تحت عنوان: "التحكيم الإلكتروني " [1]:

تناولت الدراسة السابقة موضوع التحكيم الإلكتروني من خلال بيان أهميته البالغة وارتباطه بالمعاملات القانونية التي تتم بواسطة وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة عبر الأنترنت، مع التأكيد على أن هذا النظام يتميز بالعديد من الخصائص تؤهله على حل الخصومات التي تعرض عليه لا تتوافر لدى أي نظام آخر، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن القوانين المحلية كانت حريصة على مواكبة التطور الذي نتج عن التقدم العلمي في مجال الاتصالات الدولية والتقنيات الإلكترونية الحديثة، وكان القانون الجزائري من بين القوانين التي شمل على قواعد قانونية تجيز تكوين اتفاق التحكيم بأية وسيلة متاحة لطرفي النزاع، وإن الاختلاف بين اتفاق التحكيم الإلكتروني والتقليدي يظهر جليًا في الجانب الشكلي فقط، بينما يبقى كل منهم متشابهًا في ضرورة توافر القواعد اللازمة في الجانب الموضوعي.

ويظهر الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية، بأن الدراسة السابقة جاءت نظرية ومختصرة وفي إطار القانون الجزائري فقط، ولم تتناول ماهية وواقع التحكيم الإلكتروني ونشأته ومراحل تطوره بالتفصيل، كما لم تتناول الضوابط القانونية والأمنية التي توفر الأمن الإجرائي للتحكيم الإلكتروني، بينما الدراسة الحالية تناولت التحكيم الإلكتروني بشمولية في ضوء التشريع الأردني والإماراتي دراسة تطبيقية.

(1) فطيمة إقسولن وصنية يحياوي. 2016، التحكيم الإلكتروني. (رسالة ماجستير). جامعة عبد الرحمن. بجابة. الجزائر.

7- دراسة: محمد العداسين (2015م)، تحت عنوان: "التحكيم عبر الإنترنت في منازعات المستهلك الدولي" [1]:

تناولت الدراسة الجوانب القانونية للتحكيم في منازعات المستهلك الدولي عبر الإنترنت في ظل قوانين إنجلترا وقانون ويلز والقوانين الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن كلا البلدين يعتمد التحكيم وسيلة خاصة لتسوية المنازعات التجارية الدولية، وهما طرفين في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958) قبل اختراع الإنترنت.

كما أشارت الدراسة إلى ضرورة تحديد نقاط التوازن فيما يتعلق بالتحكيم في المنازعات الدولية للمستهلكين عبر الإنترنت، بما يلبي حاجة المستهلك باعتباره الطرف الأضعف للوصول إلى آلية قانونية فعالة لحل المنازعات بما يحقق عدالة ناجزة، وتناولت الدراسة المنازعات الدولية للمستهلكين عبر الإنترنت والتي يمكن تسويتها عبر التحكيم الدولي، وأشارت إلى عدة نتائج أهمها:

أ. لا توفر القواعد القانونية التي تحكم تنازع القوانين للمستهلكين الدوليين عبر الإنترنت حماية قضائية فعالة، ويرجع ذلك إلى عدم التيقن من تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق على الأحكام الأجنبية، وذلك نظراً لعدم وجود قواعد موحدة واضحة في هذا الصدد.

ب. إن تطبيق التحكيم في نزاعات المستهلك الدولي عبر الإنترنت، يفقد بريقه من وجهة نظر بعض المستهلكين؛ وذلك لعدم تيقنه من استقلال المحكم وإمكانية الوصول إليه وتكاليفه، وعدم إدراكه للشفافية مقارنة بالقضاء الوطني، الأمر الذي يجعل التحكيم عبر الإنترنت لا يقدم خيارًا فعالاً وجذابًا للمستهلكين الدوليين.

ج. أن قوانين التحكيم الوطنية لا تقف كلها على قدم المساواة فيما يتعلق بقابلية حل الخلافات المرتبطة بالمنازعات الدولية للمستهلكين عبر الإنترنت، من حيث بيان القواعد القانونية الواجبة التطبيق على إجراءات وموضوع الخصومة وتحديد المحكمة المختصة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

---

(1) Mohammad A. AL Adaseen, The Arbitrability of International Online Consunmer Disputes, Thesis Submitted to the University of Bangor for the Degree of Doctor of Philosophy, United Kingdom, September 2015.

أ. ضرورة إيجاد حل قانوني يملأ الفجوة بين تسوية النزاع المرتبط بالنشاط التجاري عبر الإنترنت ونقله إلى المحكمة المختصة من خلال إيجاد توازن بين احتياجات المستهلك باعتباره الطرف الأضعف ومصالح الأعمال التجارية على المستوى الدولي.

ب. ضرورة اعتبار التحكيم عبر الإنترنت جانب مهم من جوانب تطبيق العدالة فيما يتعلق بالنزاعات الدولية للمستهلكين عبر الإنترنت، من خلال توفير الحماية القانونية لهم.

ج. أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في مسائل التحكيم في منازعات المستهلك الدولي عبر الإنترنت، وذلك لضمان أن يكون التحكيم عبر الإنترنت وسيلة فعالة وجذابة لحل النزاعات للمستهلكين.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، بتناولها موضوع التحكيم في المنازعات الدولية للمستهلكين عبر الإنترنت في ضوء تشريع إنجلترا وويلز، وأنظمة الولايات المتحدة الأمريكية. واهتمت بوضع المستهلك باعتباره الطرف الأضعف في النزاعات عبر الإنترنت بشكل مفصل على حساب إبراز مكونات ومراحل التحكيم الإلكتروني والمعوقات التي تعترضه، وهذا النقص تم تناوله في الدراسة الحالية.

8- دراسة: معتصم أحمد القداح (2015م)، تحت عنوان: "ثقة المستهلك في التحكيم عبر الإنترنت بين الأعمال والمستهلكين عبر الإنترنت" [1]:

هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على ثقة المستهلك في التحكيم عبر الإنترنت بين الشركات والمستهلكين عبر الإنترنت ، وركزت على القانون الواجب التطبيق على التحكيم عبر الإنترنت بين الشركات والمستهلكين في إنجلترا وعلى المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة، وختم الباحث الدراسة بعدة نتائج أهمها أن القواعد الحالية التي تنظم شروط التحكيم عبر الإنترنت لا تلزم الشركات بعرض شرط التحكيم في عقد التجارة الإلكترونية بطريقة شفافة، ولا تلزمها بإخطار المستهلك بشأن وجود شرط التحكيم في عقد التجارة الإلكترونية، وأن اختيار القواعد القانونية السارية على التحكيم عبر الإنترنت لا يضمن للمستهلك أنه سوف يتمتع بالحماية الممنوحة له بموجب قانون بلد موطنه، وأن قواعد الاختصاص القضائي التي تسري

(1) Mutasim Ahmad Alqudah, Consumer Confidence in Online Cross-Border Business-to-Consumer Arbitration, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the University of Leicester, Faculty of Law University of Leicester, United Kingdom, July 2008.

على التحكيم عبر الإنترنت لا تعطي المستهلك حق التقاضي بشأن النزاعات المتعلقة باتفاقات وعمليات التحكيم عبر الإنترنت في محاكم بلد موطنه، ولا تعزز تصور المستهلك للعدالة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة:

أ. ضرورة إعداد اتفاقية دولية تضمن حماية المستهلك وتعزز من ثقته اتجاه التحكيم عبر الإنترنت وتسوية المنازعات الإلكترونية.

ب. ضرورة اعتماد نموذج جديد للتحكيم عبر الإنترنت من أجل رفع ثقة المستهلك في عملية التحكيم عبر الإنترنت، ويجب أن ينص النموذج على عدم إلزام المستهلك بشرط التحكيم ما لم تكن موافقته على شرط التحكيم صريحة وبطريقة إلكترونية.

ج. ضرورة أن يتمتع المستهلك بالحماية الممنوحة له بموجب قانون بلد موطنه.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية، بأن موضوع الدراسة السابقة يتناول دور تعزيز ثقة المستهلكين في اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني عبر الإنترنت وأثره على ازدهار وتطور التجارة الإلكترونية، والتركيز على حماية المستهلك، على حساب التحكيم الإلكتروني.

9–دراسة: محجوبة كريم (2015)، تحت عنوان: "التحكيم الإلكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية" [1]:

تناولت الدراسة السابقة موضوع التحكيم الإلكتروني في محاولة لتحليل نظامه، وبيان مدى الأهمية التي يتمتع بها كنظام لفض المنازعات الإلكترونية، وأظهرت أهميته بوضوح لارتباطه بالخصومات الناشئة عن عقود التجارة الإلكترونية، وتوصل الباحث في نهاية دراسته إلى نتائج أهمها أن الطابع غير المادي أهم ما يميز التحكيم الإلكتروني عن نظيره التحكيم التقليدي، فاستخدام وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة نتج عن البعد المكاني للخصوم والمحكمين عن بعضهم البعض، ويتفق كل من اتفاق التحكيم الإلكتروني والتقليدي بالشروط الموضوعية، ويختلفان في الشكلية والمتمثلة بالكتابة والتوقيع الإلكتروني.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة بأنه يتعين على المشرع الوطني تشجيع فكرة حل المنازعات إلكترونيًا وذلك بوضع نصوص قانونية تحكمه، نظرًا للخصائص العديدة التي تجعله أكثر ملاءمة لحل المنازعات الدائرة في المجال الافتراضي، وأن تعترف التشريعات المحلية والاتفاقيات الدولية بصحة إجراءات

(1) كريم محجوبة. 2015، التحكيم الإلكتروني ودوره في حل منازعات عقود التجارة الدولية. (رسالة ماجستير). جامعة مولاي الطاهر.

التحكيم الإلكتروني وجلساته وما يتعلق بها من أحكام لتسهيل مهمة المحكمين وتسريع عمليات حل النزاعات بما يحقق مصلحة المتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، ويحقق مقتضيات التجارة الدولية ومصالحها على وجه العموم.

ويظهر اختلاف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها لم تتناول إجراءات التحكيم الإلكتروني وكيفية سير الخصومة بشكل كاف، كما لم تعالج الشروط الواجب توافرها في حكم التحكيم الإلكتروني بدءًا من المداولة حتى صدوره وتنفيذه، كما أنها تناولت التحكيم الإلكتروني ودوره في حل الخصومات الناشئة عن عقود التجارة الدولية، وذلك في ظل القانون الجزائري وبعض القوانين العربية والأجنبية، بيد أن الدراسة الحالية تناولت التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق في ضوء التشريع الأردني والإماراتي دراسة مقارنة، في جميع مراحله، وتناولت مدى ارتباط التحكيم الإلكتروني مع تطور التجارة الإلكترونية.

10- دراسة: معاذ علي فضل المولى (2015م)، تحت عنوان: "التحكيم الإلكتروني" [1]:

هدفت الدراسة السابقة إلى بيان الدور الذي يقوم به التحكيم الإلكتروني في تسوية المنازعات بما يتميز به من سرعة ويسر ومرونة لا تتوفر للقضاء الوطني ولا في التحكيم التقليدي سواء كان داخليًا أو دوليًا، في ظل قانون التحكيم السوداني، وتوصل الباحث لعدة نتائج أهمها أن القضاء الوطني غير مجديًا في سرعة فض المنازعات الناشئة عن التجارة الإلكترونية لما يتسم به من بطء وتعقيد، كما إن التحكيم التقليدي أصبح مكلفًا، ويستغرق مدة ليست بالقصيرة في فصل المنازعات، وإن التحكيم الإلكتروني تميز بالسرعة والمرونة لا تتوفر للقضاء الوطني ولا للتحكيم التقليدي سواء كان داخليًا أو دوليًا.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة تعديل القوانين الوطنية وتطويرها لمسايرة التقدم التقني في مجال ثورة المعلومات والاتصالات، والسعي نحو نشر الثقافة التحكيمية الإلكترونية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وضرورة إنشاء اتفاقيات تنظم عملية التحكيم الإلكتروني، وبناء مراكز متخصصة للتحكيم الإلكتروني.

ويظهر اختلاف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها تتناول التحكيم الإلكتروني من حيث المفاهيم العامة المتعلقة به وبيان خصائصه وعيوبه فقط، كما أنها أغفلت مرحلة إجراءات التحكيم ولم تتناولها، بيد أن الدراسة الحالية تناولت منظومة التحكيم الإلكتروني بشمولية وتفصيل.

---

(1) المولى معاذ علي فضل. 2015. "التحكيم الإلكتروني". مجلة الدراسات العليا. جامعة النيلين، السودان.

11- دراسة: حمد المسافري (2014)، تحت عنوان "النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية" [1]:

تناولت الدراسة النظام القانوني للتحكيم في التجارة الإلكترونية، بشكل عام غير مفصل، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها بأن ساهمت الطفرة السريعة والمتزايدة في التقدم الإلكتروني، وتزايد وسائل الاتصال والحاجة لإبرام عقود مختلفة وتنفيذها خاصة عقود التجارة الإلكترونية، وظهور المنازعات الإلكترونية أدت بدورها للبحث عن وسيلة لحلها تتماشى مع خصوصيتها فظهرت الوسائل البديلة لحل المنازعات إلكترونيًا، ومن أهمها التحكيم الإلكتروني، وتطور التحكيم الإلكتروني استلزم وضع قواعد قانونية تنظمه وتراعي خصوصيته، مما يؤدي لاستقرار التعامل الإلكتروني وتشجيعه.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة زيادة الاهتمام بالأمن الإلكتروني، والتوصل لآلية تعمل على توفير الأمن القانوني للمعاملات التي تتم عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وإيجاد الحلول القانونية التي تجيز اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني إذا كان أحد طرفي العقد مستهلكًا وخاصة في الدول التي لا تعترف ببند التحكيم إذا كان أحد الأطراف مستهلكًا، وكان هذا الحل الأصلح للمستهلك.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها لم تتناول مراحل تطور التحكيم الإلكتروني، والآثار المترتبة على الضوابط التي تناولتها اتفاقية نيويورك 1958م وهذا ما تناولته الدراسة الحالية.

12- دراسة: سعد خليفة خلف الهيفي (2013م)، تحت عنوان: "القانون الواجب التطبيق على التحكيم الإلكتروني" [2]:

تناولت الدراسة القواعد القانونية الإجرائية والموضوعة الواجبة التطبيق في إطار التحكيم الإلكتروني ووفقًا للتشريع الكويتي، على اعتبار أن معرفة هذه القواعد من الأهمية بمكان لأنها الوسيلة المستخدمة لإصدار حكم التحكيم المنهي للخصومة، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها عدم ملاءمة القواعد القانونية الحالية في التشريع الكويتي للتطبيق على التحكيم الإلكتروني، وإن الأحكام الحالية لاتفاقية نيويورك 1958م لا تتلاءم مع الأخذ بنظام التحكيم الإلكتروني.

---

(1) حمد سالم عبد الله المسافري. 2014. النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية. الإمارات: جمعية الإمارات للمحامين والقانونيين. ط 1.

(2) سعد خليفة خلف الهيفي. 2013. القانون الواجب التطبيق على التحكيم الإلكتروني. (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الوسط. الأردن.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة وضع نظام قانوني مناسب ومتكامل للتحكيم الإلكتروني في التشريع الكويتي، بحيث يمكن طرفي النزاع من معرفة قواعده قبل أن تقرر اللجوء إليه، وبحيث تراعي هذه القواعد التوازنات المختلفة لمصالح هذه الأطراف، ولحين قيام المشرع الكويتي بوضع مثل هكذا نظام، فإن الباحث أوصى المشرع الكويتي في الوقت الحاضر بتعديل المادة (179) مرافعات بإضافة عبارة "وكل وسيلة للاتصال يثبت حدوثه" مما يسمح باستخدام الوسائل الإلكترونية في التحكيم، وقيام الجهات الدولية المعنية بإعادة النظر في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (نيويورك 1958) وتعديل بعض نصوصها لتسمح بالتحكيم الإلكتروني بشكل صريح وواضح، وتوصية الجهات المختصة في دولة الكويت إلى بتوفير أدوات الاتصال المباشر مع مراكز التحكيم الإلكتروني الدولية للاستفادة من خبراتها، والمشاركة في المؤتمرات ذات العلاقة.

ويظهر الفرق بين الدراسة السابقة والدراسة الحالية؛ بأن الدراسة السابقة تناولت الموضوع في إطار القواعد الإجرائية والموضوعية الواجب توافرها في نظام التحكيم الإلكتروني، وبيان دور إرادة طرفي الخصومة في ظل قانون المرافعات والتحكيم الكويتي، كما أنها اقتصرت على بحث التحكيم الإلكتروني دون مقارنته بالتحكيم العادي، بيد أن الدراسة الحالية تناولت التحكيم الإلكتروني بشمولية في ضوء التشريع الأردني والإماراتي دراسة مقارنة، وتناولت مراكز وهيئات التحكيم الإلكتروني العالمية.

13- دراسة: رفعت فضل محمد الراعي (2013م)، تحت عنوان: "النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية" [1]:

تناول الدراسة السابقة موضوع التحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية في إطار قانون التحكيم الإماراتي، ومشروع قانون التحكيم الاتحادي، واتفاقية عمان العربية للتحكيم، وأنظمة ولوائح التحكيم بمركز أبوظبي ومركز تحكيم دبي، وانتهى إلى عدة نتائج أهمها ارتبط انتشار التحكيم الإلكتروني في مجال التجارة الإلكترونية، وباعتماده على وسائل الاتصال والتقنيات الإلكترونية الحديثة والمزايا التي تحققها في وقتنا الحاضر، وإن الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في مجال التحكيم الإلكتروني أو النطاق الذي ينفذ فيه لا

(1) رفعت فضل محمد الراعي. 2013. النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية دراسة مقارنة. (رسالة ماجستير)، معهد دبي القضائي.

تعد سببًا لإكسابه طبيعة تختلف كليًا عن طبيعة التحكيم التقليدي، وإن كانت هذه الخاصية تظهر بوضوح في إطار تكوين اتفاق التحكيم، أو أثناء السير بإجراءاته أو صدور الحكم المنهي للخصومة.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة أن تقوم هيئات التحكيم في دولة الإمارات العربية المتحدة (مركز التحكيم أبو ظبي، ومركز تحكيم دبي) بصياغة نظام لائحة تنظم إجراءات لائحة التحكيم الإلكتروني على نهج لوائح إجراءات مراكز التحكيم الإلكترونية الدولية.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها لم تتناول نشأة التحكيم الإلكتروني وطبيعته القانونية وبيان ما يميزه عن النظم المشابهة معه، كما لم تتناول إجراءات التحكيم الإلكتروني وكيفية سير خصومة التحكيم بشكل كاف، وهو ما تبحثه الدراسة الحالية، كما أن الدراسة الحالية تناولت الموضوع بدءًا من اتفاق التحكيم الإلكتروني، وقيد دعوى التحكيم الإلكتروني، وتكوين وأختار أعضاء هيئة التحكيم الإلكتروني، وصولًا إلى إصدار حكم التحكيم الإلكتروني وإعلانه وتنفيذه.

14- دراسة: إبراهيم إسماعيل إبراهيم (2013م)، تحت عنوان "فعالية قرار التحكيم الإلكتروني" [1]:

تناولت الدراسة السابقة موضوع التحكيم الإلكتروني من جانب فعالية حكم التحكيم، على اعتبار أن هذا الحكم أو القرار هو الهدف الذي يسعى طرفي الخصومة الحصول عليه لتنفيذه، وأن العقبة التي تواجه حكم التحكيم وتعترضه تتلخص بأن النظم القانونية المعنية بشؤون التحكيم الحالية تفترض صدوره والتوقيع عليه بالطرق التقليدية، وتضمنت الدراسة عدة نتائج أهمها أن التحكيم الإلكتروني يُعد من أهم طرق تسوية الخصومات في إطار عقود التجارة الدولية، وذلك لأنه يمتلك العديد من المميزات من سرعة ويسر في الإجراءات والسرية وعدم الحاجة للتواجد المادي للأطراف، وأن تقديم المذكرات وكافة المستندات تتم بطريقة إلكترونية، كما أن القوانين العراقية لم تتناول أو تعالج موضوع التحكيم الإلكتروني وتنفيذ الأحكام الصادرة عنه، ولم تتناول كذلك أحكام التحكيم الأجنبية، واقتصرت على الإشارة إلى أحكام التحكيم الداخلية فقط، وأن الكتابة والتوقيع الإلكتروني من أهم الشروط الواجب توافرها لصدور حكم التحكيم الإلكتروني، وأن صورة الحكم يكون لها الحجية القانونية وقوة الإثبات إذا توافرت فيها الشروط المقررة قانونًا.

(1) إبراهيم إسماعيل إبراهيم. 2013. "فعالية قرار التحكيم الإلكتروني". مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية. المجلد21. العدد 2.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة الآتي:

أ. دعوة المشرع إلى إصدار تشريع ينظم أحكام التحكيم الإلكتروني، وقانون يسمح بإنشاء وتأسيس مؤسسات تحكيم إلكترونية أسوة بالمؤسسات التحكيمية الإلكترونية الدائمة الدولية، وإلزام الطرف الخاسر في الخصومة على تنفيذ ما اشتمل عليه منطوق الحكم طواعيةً وبشكل اختياري دون الحاجة تصديق من القضاء على الحكم.

ب. ضرورة توفير مراكز تحكيم في المؤسسات التعليمية الجامعية لتأهيل الكوادر المتخصصة في شؤون التحكيم بشكل عام والتحكيم الإلكتروني بشكل خاص.

ج. من الأفضل لأطراف العلاقة التعاقدية الاتفاق مسبقًا على اللجوء إلى التحكيم الإلكتروني في حالة نشوب نزاع بينهم، لأن أغلب الدول لا تعترف بالكتابة والتوقيع الإلكتروني، وأن بعضها الآخر يشترط الاتفاق المسبق في التعاملات الإلكترونية.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها تناولت مرحلة محددة من مراحل التحكيم الإلكتروني، ألا وهي مرحلة حكم التحكيم الإلكتروني وفي إطار القانون العراقي، إلا أن الدراسة اكتفت ببيان ماهية حكم التحكيم الإلكتروني وشكليته من حيث الكتابة والتوقيع الإلكتروني عليه، ولم تتناول منهجية حكم التحكيم وكيفية إصداره، ولم تتطرق إلى المراحل التي يمر بها، والإجراءات السابقة على إصداره، كما أغفت الدراسة تناول شكل حكم التحكيم الإلكتروني وبياناته الشكلية والموضوعية، وهذا النقص تم تناوله في الدراسة الحالية.

15- دراسة: أمينة خبانة (2010م)، تحت عنوان "التحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية" [(1)]:

تناول الدراسة السابقة موضوع التحكيم الإلكتروني في معاملات التجارة الإلكترونية في ضوء القانون المصري والمقارن، على اعتبار أن التحكيم الإلكتروني وسيلة لفض المنازعات في العالم الافتراضي باستخدام تقنيات إلكترونية، وأكدت الدراسة بأن التحكيم الإلكتروني لا يتطلب تواجد أطراف العملية في مكان معين، ويغني عن الانتقال أو السفر إلى أي مكان، وتضمنت الدراسة عدة نتائج أهمها:

أ. يُعد التحكيم الإلكترونية من أدوات تسوية الخصومات بواسطة وسائل الاتصالات الإلكترونية الحديثة، وهو لا يتطلب التواجد المادي لأطراف الخصومة أو أعضاء هيئة التحكيم في مكان معين.

(1) أمينة خبانة. 2010. التحكيم الإلكتروني في التجارة الإلكترونية. المنصورة: دار الفكر القانون.

ب. يُعد التحكيم الإلكتروني والتقليدي وجهان لعملة واحدة، ويتشابهان في كثير من الأمور، أهمها تطبيق قواعد التحكيم التقليدية على التحكيم الإلكتروني، بيد أن التحكيم الإلكتروني يتميز عن التقليدي بأنه يعتمد على وسائل الاتصالات والتقنيات الإلكترونية الحديثة، ويبتعد عن الوسائل المادية.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدراسة الحالية؛ بأنها لم تتناول التحكيم الإلكتروني بشمولية وتفصيل، ولم تناقش الآثار المترتبة على اشتراط أغلب القوانين الوطنية بأن يكون اتفاق التحكيم مكتوب وموقع عليه من قبل أطراف الخصومة، وكذلك اشتراط كتابة وتوقيع حكم التحكيم الإلكتروني من قبل أعضاء الهيئة التي أصدرته، وهو ما تناولته الدراسة الحالية، كما أن الدراسة السابقة تناولت عقود التجارة الإلكترونية بالتفصيل على حساب بيان منظومة التحكيم الإلكتروني.

وبعد عرض الدراسات السابقة وبيان أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة، نتناول أوجه الاستفادة منها، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وفقًا للآتي

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

1. احتوت الدراسات السابقة على العديد من المسائل المرتبطة بالتحكيم الإلكتروني، فمنها من اهتم بتنفيذ حكم التحكيم الإلكتروني، وأخرى تناولت خصائص التحكيم الإلكتروني ومميزاته.
2. الاستفادة من الدراسات السابقة في بناء تصور واضح حول ماهية نظام التحكيم الإلكتروني وعلاقته بالتجارة الإلكترونية، مما كان له الأثر الإيجابي في بناء هيكل ومكونات الدراسة الحالية.
3. وفرت الدراسات السابقة العديد من المعلومات والحقائق في مجال التحكيم الإلكتروني، شكلت مصدرًا هامًا لدى الباحث استعانة بها لرسم خارطة طريق للدراسة الحالية ساعدته على إعدادها.
4. الاستعانة بالدراسات السابقة في فهم جزء كبير من المعرفة اللازمة للوقوف على نقاط الضعف التشريعي التي تواجه منظومة التحكيم الإلكتروني.
5. الاستفادة من الدراسات السابقة بشأن الوقوف على قواعد أهم مؤسسات التحكيم الإلكترونية الدائمة.
6. أكدت معظم الدراسات السابقة التي تم تناولها على أهمية إجراء دراسات وبحوث إضافية في شؤون التحكيم الإلكتروني والتركيز على كافة مكوناته القانونية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1. إن الدراسة الحالية تناولت موضوع التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على التشريع الأردني والإماراتي، وذلك في ضوء أحكام قانون التحكيم الأردني رقم (31) لسنة 2001م المعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2018م، وقانون التحكيم الإماراتي رقم (06) لسنة 2018م والذي يعد أحدث قانون في التحكيم على مستوى العالم حتى هذه اللحظة، مع التعرض بإيجاز لبعض جوانب الموضوع في ظل بعض القوانين المقارنة والاتفاقيات الدولية ومراكز التحكيم الإلكتروني.
2. تناولت الدراسة الحالية موضوع التحكيم الإلكتروني بشمولية في ظل التشريع الأردني والتشريع الإماراتي والقوانين المقارنة، وشملت على كافة التفاصيل الدقيقة لنظامه من حيث نشأته وماهيته، وتحديد طبيعته القانونية، وبيان الإطار القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني وخصائصه وآثاره، كما تتناول الإطار التنظيمي لإجراءات خصومة التحكيم الإلكتروني، وكيفية صدور حكم التحكيم الإلكتروني وتنفيذه.
3. تعالج الدراسة الحالية نقاط الضمان والأمان القانوني والسرية كمتطلبات هامة لإنجاح التحكيم الإلكتروني.
4. تتناول الدراسة الحالية كافة التفاصيل الدقيقة بشأن بيان مدى إمكانية تحقيق الشروط الواجبة في التحكيم التقليدي على التحكيم الإلكتروني من جهة، ومدى ملاءمة قواعد قوانين البينات لطرق الإثبات المستخدمة في التحكيم الإلكتروني بوصفها أحد العقبات التي يواجهها التحكيم الإلكتروني.
5. تتناول الدراسة الحالية نشأت التحكيم الإلكتروني ومراحل تطوره، في حين أن الدراسة السابقة أغفلت تناول هذا الجانب.
6. تتناول الدراسة الحالية الأحكام والمبادئ القضائية المستقرة في إطار التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني، والتعليق عليها.
7. تعتبر الدراسة الحالية الأولى من نوعها (حسب علم الباحث) كونها دراسة نظرية وتطبيقية، حيث سيقوم الباحث بالآتي:

أ. إجراء دراسة تطبيقية من خلال توزيع استبانة على عدد من العاملين في ثلاثة مراكز تحكيم في الإمارات تشمل مركز أبوظبي للتوفيق والتحكيم التجاري ومركز دبي للتحكيم الدولي ومركز الشارقة للتحكيم التجاري الدولي، وبلغ عدد المستهدفين 582 موظف من الفئة الإشرافية والتنفيذية والمعنيين بشؤون التحكيم.

ب. المقابلات الشخصية: تم إجراء مقابلات شخصية مع ستة من الأساتذة المتخصصين في شؤون التحكيم ولديهم خبرات عملية في التحكيم، البعض منهم مقيم الإمارات، والبعض الآخر مقيم في الأردن، ويعملون حاليًا بدوام كامل في دوائر ذات طابع قانوني وقضائي وأكاديمي، ولديهم خبرة طويلة في مجال التحكيم التجاري، وتم تجميع ردودهم وتحليل نتائجها وتصنيفها في جداول المقابلات.

هيكل الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع تحت عنوان التحكيم الإلكتروني بين النظرية والتطبيق في ضوء التشريع الأردني والإماراتي في ستة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ويشير الفصل الثاني إلى الإطار العام للتحكيم الإلكتروني، ويُعرض في الفصل الثالث الإطار القانوني لتكوين اتفاق التحكيم الإلكتروني، ويخص الفصل الرابع القواعد القانونية والتنظيمية في إطار دعوى التحكيم الإلكتروني، ويفرد الفصل الخامس لبيان منهجية تحرير أحكام التحكيم الإلكتروني، ويتناول الفصل السادس المقابلات الشخصية والدراسة التطبيقية، وأخيرًا الخاتمة والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالدراسة.

وبعد الانتهاء من بيان الإطار العام للدراسة، نتناول في الفصل الثاني الإطار العام للتحكيم الإلكتروني، وذلك بدراسة نظام التحكيم الإلكتروني من حيث النشأة والتعريف والطبيعة القانونية وتميزه عن النظم المشابهة له، ومن ثم دراسة اتفاق التحكيم الإلكتروني ببيان ماهيته وصوره وطبيعته القانونية وخصائصه والآثار القانونية المترتبة، والذي بدوره يجيب على التساؤل الأول من أسئلة الدراسة ويحقق المطلوب من الهدف الأول المشار إليه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA